

مرسوم اشتراعي رقم ١٨

صادر في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥

الافتاء والأوقاف الإسلامية

المسلمون السنيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الفراء والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الرأي بالطرق المبينة في المواد التالية.

رئيس المسلمين الديني^(٣)

المادة ٢ - ^(٤) (كما تعدلت وفقاً للقرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

مفتي الجمهورية هو الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلا تخصيص ولا استثناء.

المادة ٣ - ^(٥) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣ من

ان رئيس الجمهورية اللبنانية،

بناء على الدستور اللبناني،

بناء على القانون الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الأول سنة ١٩٥٤،

بناء على المرسوم الاشتراعي رقم ٥٢ تاريخ ١٢ آذار سنة ١٩٥٤،

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

يرسم ما يأتي:

استقلال المسلمين السنيين بشؤونهم

الدينية^(١)

المادة ١ - ^(٢) (كما تعدلت وفقاً للقرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

^(١) كان العنوان «استقلال الطائفة بشؤونها الدينية قبل

نفاذ المادة الأولى من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢.

^(٢) المادة ١ القديمة: الطائفة الإسلامية السنية مستقلة

في شؤونها الدينية وأوقافها الخيرية تتولى تنظيمها

وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكام الشريعة الفراء

والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين

من ذوي الكفاءة وأهل الرأي من أبنائها تختارهم

بالطرق المبينة في المواد التالية، يعملون باسمها

ويتكلمون بلسانها في الشؤون المذكورة آنفاً.

^(٣) كان العنوان «رئيس الطائفة الديني ووظائفه» قبل

نفاذ المادة الثانية من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢.

^(٤) المادة ٢ القديمة: رئيس الطائفة الديني وممثلها بهذا

الوصف لدى السلطات العامة، هو مفتي الجمهورية

وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع

بها رؤساء سائر الأديان بلا تخصيص ولا استثناء.

^(٥) المادة ٣ القديمة: مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر

لجميع رجال الدين المسلمين السنيين والمرجع الأعلى

للأوقاف الإسلامية ويمارس جميع الصلاحيات

المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية.

القرار رقم ٥ تاريخ ٢/٣/١٩٦٧).

أ - مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الافتاء ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين والأنظمة الوقفية والشرعية.

ب - يشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية ويجتمع إلى المفتين في المحافظات والأقضية كلما دعت الحاجة ليدرس معهم أحوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم وشؤون الافتاء والأوقاف والعلماء ويصدر إليهم التعليمات المقتضاة.

ج - يعين مفتي الجمهورية الموظفين الإداريين وأرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين ويصدر عنه قرارات ترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وفقاً للأحكام المقررة في هذا المرسوم الاشتراعي والأنظمة المرعية الاجراء.

د - يمارس مفتي الجمهورية مهامه ويتخذ قراراته في مختلف شؤون المسلمين الدينية والوقفية وفقاً لأحكام هذا المرسوم الاشتراعي والأنظمة المرعية الاجراء، ويستعين في الأمور الهامة عند الاقتضاء بمجلس استشاري^(١) يختاره من رجال العلم والعمل المشهورين بالنزاهة والخيرة والاستقامة البعيدين عن الأهداف الذاتية والحزبية ويراعي في اختيارهم تمثيل كافة المناطق مع توفر الشروط التالية:

(١) نصت المادة ٤٥ من القرار رقم ٥ تاريخ ٢/٣/١٩٦٧: «يعين مفتي الجمهورية اللبنانية بقرار منه أعضاء مجلس الإفتاء الاستشاري وفقاً لأحكام الفقرة ج من المادة ٣ المعدلة من هذا المرسوم وذلك خلال شهرين من تاريخ نشر هذا التعديل (نُشر هذا التعديل في الجريدة الرسمية العدد ٢٢ تاريخ ١٦/٣/١٩٦٧).

١ - أن لا تربطهم به صلة قربى لغاية الدرجة الرابعة.

٢ - أن يكونوا من حملة الشهادات الدينية أو المدنية العالية أو من ذوي المكانة الاجتماعية المرموقة والأخلاق الحسنة والسيرة الحميدة.

٣ - أن لا تقل سنهم عن الخامسة والثلاثين يسمى الأعضاء لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد ويمكن اعفاء العضو منه بقرار من مفتي الجمهورية في حال العجز عن العمل أو إذا أتى أمراً خطيراً أو ضاراً بمصالح المسلمين، ويضع المجلس نظامه الداخلي خلال شهر من تاريخ شروعه في العمل.

هـ - ينشأ لدى مفتي الجمهورية صندوق مستقل تحدد إدارته وموارده، وطرق الانفاق منه بنظام خاص يضعه المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى.

غاية هذا الصندوق، المساهمة في رفع مستوى المسلمين الديني والثقافي والاجتماعي والصحي.

المادة ٤ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤ من القرار ٥ تاريخ ٢/٣/١٩٦٧).

لا يجوز الجمع بين منصب مفتي الجمهورية وبين أية وظيفة أو عمل أو مهنة باستثناء المناصب الرسمية أو الفخرية التي تخصص بالرؤساء الدينين عامة، ويعتبر مجرد القبول لمنصب مفتي الجمهورية تنازلاً حكماً ونهائياً عن أية وظيفة أو عمل أو مهنة سابقة.

(٢) المادة ٤ القديمة: لا يجوز الجمع بين منصب مفتي الجمهورية وبين أية وظيفة أو حرفة كانت باستثناء المناصب الرسمية أو الفخرية التي تخصص برؤساء الأديان عامة.

يعتبر مجرد القبول لمنصب مفتي الجمهورية تنازلاً حكماً ونهائياً عن أية وظيفة أو حرفة سابقة.

كيفية انتخاب مفتي الجمهورية

المادة ٥ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٥ من القرار ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يتولى منصب مفتي الجمهورية اللبنانية من ينتخب من المرشحين من علماء الدين الاسلامي السنيين اللبنانيين من ذوي السيرة الحميدة والصلاح الحائزين على شهادة دينية عالية أو الذين مارسوا وظيفة القضاء الشرعي مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.

ويشترط أن يكون المرشح قد أتم الأربعين من عمره.

المادة ٦ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٦ من القرار ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ والمادة الأولى من القرار رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨).

(١) المادة ٥ القديمة: يتولى منصب مفتي الجمهورية من تتفق كلمة المسلمين على اختياره من بين المرشحين من رجال الدين والعلم والاصلاح اللبنانيين، ويتم هذا الاختيار بطريقة الانتخاب بواسطة هيئة مخصصة تتألف من مندوبين من ذوي المكانة والرأي من رجال الدين ومختلف الهيئات الاسلامية وتدعى مجلس الانتخاب الاسلامي.

(٢) المادة ٦ القديمة بعد تعديل ١٩٦٧: ينتخب مفتي الجمهورية ولا يعفى من منصبه إلا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهامه، أو لأسباب خطيرة، ويصدر قرار الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامي بدعوة من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى حال عدم اعتزال المنصب بالطوع والاختيار وذلك بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل. وفي حال الاعتزال أو الاعفاء للمرض يمكن أن يعطى المعتزل أو المعفى مخصصات شهرية كافية من صندوق الافتاء الخاص أن توفر، وإلا فمن ميزانية الأوقاف الاسلامية شرط أن لا يتعاطى بنفسه أية وظيفة أو مهنة أو عمل. تحدد هذه المخصصات بقرار من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى.

ينتخب مفتي الجمهورية لولاية تنتهي ببلوغه سن الثانية والسبعين على أن لا تقل في مطلق الاحوال عن خمس سنوات.

ولا يعفى من منصبه إلا لدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهامه، أو لأسباب خطيرة، ويصدر قرار الاعفاء من مجلس الانتخاب الاسلامي بدعوة من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى حال عدم اعتزال المنصب بالطوع والاختيار وذلك بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء على الأقل. وفي حال الاعتزال أو الاعفاء للمرض يمكن أن يعطى المعتزل أو المعفى مخصصات شهرية كافية من صندوق الافتاء الخاص أن توفر، وإلا فمن ميزانية الأوقاف الاسلامية شرط أن لا يتعاطى بنفسه أية وظيفة أو مهنة أو عمل.

تحدد هذه المخصصات بقرار من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى.

المادة ٧ - (٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٧ من القرار ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ والمادة الثانية من القرار ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨).

لكل عضو من أعضاء المجلس الشرعي

(٣) المادة ٧ القديمة بعد تعديل ١٩٦٧: على المرشح لمركز الافتاء أن يتقدم بتصريح خطي إلى مديرية الأوقاف العامة في العاصمة مرفقاً بالمؤهلات العلمية المطلوبة، وذلك قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من موعد الانتخاب، يعطى به ايضاً خطياً موقع بامضاء من المدير العام أو من يقوم مقامه وممهوراً بختم الدائرة اثباتاً للترشيح. لا يصبح الترشيح قانونياً إلا بعد قبوله من اللجنة القضائية في المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى التي عليها البت بطلب الترشيح خلال ثلاثة ايام من تقديمه، ويكون قرارها في ذلك نهائياً. يعلن هذا الترشيح فور البت به في مراكز الانتخاب.

القرار ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ والمادة الثانية من القرار رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨).

يتألف مجلس الانتخاب الاسلامي من:

١ - رئيس مجلس الوزراء العامل ورؤساء مجلس الوزراء السابقين.

٢ - الوزراء المسلمين السنيين العاملين.

٣ - النواب المسلمين السنيين العاملين.

٤ - أعضاء المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى.

٥ - المفتين المحليين العاملين.

٦ - العلماء قضاة الشرع الشريف العاملين.

٧ - العلماء قضاة الشرع الشريف المتقاعدين.

٨ - أمين الفتوى في كل من بيروت وطرابلس.

المسلمين السنيين من وعن كل من جمعيتي المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت وصيدا، وعن الجمعية الخيرية الإسلامية واسعاف المحتاجين في طرابلس، ومندوب واحد عن كل من اتحادات نقابات العمال وارباب العمل المعترف بها رسمياً.

١٠ - الاساتذة الجامعيون المسلمون السنيون اللبنانيون في الجامعات الموجودة في لبنان من حملة الشهادات الجامعية العليا.

١١ - الخطباء والأئمة والمدرسون اللبنانيون في الجمهورية اللبنانية الحائزون على شهادة دينية أو الذين مضى عليهم عشر سنوات في الوظيفة ومدرسو الافتاء، وكل لبناني يحمل شهادة دينية عليا ولو لم يكن يعمل في السلك الديني.

إن عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون مانعاً من اجرائه.

الاسلامي الأعلى أن يرشح في جلسة الانتخاب الشخص الذي تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة، ولا يكون الترشيح مقبولاً إلا إذا ثنى عليه عضوان آخران من المجلس.

مجلس الانتخاب الاسلامي

المادة ٨ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٨ من

(١) المادة ٨ القديمة بعد تعديل ١٩٦٧: يتألف مجلس

الانتخاب الاسلامي من الأعضاء الآتي ذكرهم:

١ - رئيس الوزارة العامل، وفي حال عدم وجودهم من يقوم مقامه بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التنفيذية.

٢ - رؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوزارة السابقون من المسلمين السنيين.

٣ - الوزراء العاملون المسلمون السنيون، وفي حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التنفيذية.

٤ - النواب المسلمون السنيون، وفي حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التشريعية.

٥ - رئيس المحكمة الشرعية السنية العليا واعضاؤها والقضاة الشرعيون السنيون والمفتون السنيون في الجمهورية اللبنانية.

٦ - القضاة العدليون والاداريون المسلمون السنيون من الدرجات الثماني العليا.

٧ - نائب رئيس وأعضاء المجلس الشرعي الأعلى ورؤساء وأعضاء مجالس الأوقاف الإدارية في العاصمة ومراكز المحافظات.

٨ - رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المسلمون السنيون في العاصمة ومراكز المحافظات.

٩ - مندوبون ثلاثة عن كل من الغرف التجارية والزراعية وجمعيتي التجار والصناعيين من المسلمون السنيون العاملون في العاصمة ومراكز المحافظات.

ومندوبون ثلاثة عن كل نقابة من نقابات المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والصيدلة والمهندسين والعلمين والصحفيين ومحرري الصحف من

٩ - المدير العام للأوقاف الإسلامية.

المادة ٩ - لكل عضو من أعضاء المجلس صوت انتخابي واحد، فلا يحق له أن يمثل إلا فئة أو جهة من الفئات أو الجهات التي يتألف منها المجلس. ولا يجوز التوكيل بالتصويت بل يجب حضور الناخب بالذات.

نصاب الانتخاب القانوني

المادة ١٠ - لا يصح الانتخاب إلا إذا جرى بحضور ثلثي أعضاء المجلس في المرة الأولى وبحضور نصف الأعضاء في المرة الثانية ويعتبر فائزاً من المرشحين الذي ينال الأكثرية المطلقة من أصوات المقترعين.

المادة ١١ - ^(١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٩ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يجري الانتخاب بالاقتراع سراً. ويكون الفوز بالتزكية إذا لم يكن غير مرشح واحد يستكمل الشروط المؤهلة لتولي المنصب.

عمليات الانتخاب

المادة ١٢ - ^(٢) كما تعدلت وفقاً للمادة ١٠ من

(١) المادة ١١ القديمة: يجري الانتخاب بالاقتراع سراً ويجوز الانتخاب بالتزكية إذا لم يكن غير مرشح واحد يستكمل الشروط المؤهلة لتولي المنصب.

(٢) المادة ١٢ القديمة: تنتخب كل نقابة بواسطة أصحاب الحق من أعضائها وكل مؤسسة أو جمعية إسلامية مندوبيها بناء على تكليف خطي من مدير الأوقاف يرسله إليها قبل موعد الانتخاب بثلاثين يوماً على الأقل وترفع إليه أسماء مندوبيها في مدى خمسة عشر يوماً من ورود التكليف عليها. ويجوز لأصحاب الحق من أعضاء النقابات الاجتماع من تلقاء ذاتهم وانتخاب مندوبيهم ورفع أسمائهم إلى مديرية الأوقاف مباشرة، بواسطة كتاب موقع من أكثرية الأعضاء.

القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢.

أ - تدعو كل نقابة وكل مؤسسة وكل جمعية إسلامية أعضائها من المسلمين السنيين لانتخاب ممثليها في مجلس الانتخاب الإسلامي بناء على تكليف خطي من مدير الأوقاف أو من يقوم مقامه يرسله إليها قبل موعد الانتخاب بثلاثين يوماً على الأقل وترفع إليه أسماء مندوبيها في مدى خمسة عشر يوماً من ورود التكليف إليها، ويجوز لأصحاب الحق من أعضاء النقابات - الاجتماع من تلقاء ذاتهم وانتخاب مندوبيهم ورفع أسمائهم إلى مديرية الأوقاف مباشرة بواسطة كتاب موقع من أكثرية الأعضاء.

ب - تنشر في مركز كل دائرة وقفية لائحة الشطب بأسماء الذين لهم حق - الانتخاب في مطلع كل سنة بواسطة مدير الأوقاف العام ورؤساء الدوائر الوقفية في المناطق أو من يقوم مقامهم.

المادة ١٣ - ^(٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة الثانية من القرار رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨).

يجتمع مجلس الانتخاب الإسلامي بدعوة من رئيس مجلس الوزراء، وتبلغ الدعوة لصقاً على باب دار الفتوى.

(٣) المادة ١٣ القديمة: يجتمع مجلس الانتخاب الإسلامي بدعوة من مدير الأوقاف العام يوجهها إلى أعضائه قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل ويحرص على أن تبلغ لكل عضو بالذات أو لمحل سكنه المعروف ويذكر في ورقة الدعوة الغاية من الاجتماع وموعده بالضبط ومكان انعقاده ويعلن الدعوة على أبواب المساجد وفي بعض الصحف المحلية في جميع مراكز المحافظات.

المادة ١٤ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١١ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يرأس الاجتماع أعلى مرجع اسلامي في الدولة أو من يقوم مقامه أو من ينتدبه ويدير عملية الانتخاب بمعاونة مدير الأوقاف العام أو من يقوم مقامه واثنين من الناخبين الحاضرين يختارهما ليقوما بوظيفة أميني سر لضبط وقائع الجلسة وعلان نتيجة الانتخاب.

ويحق لكل مرشح أن يفوض عنه مندوباً لحضور عمليات الاقتراع بموجب تفويض خطي يبرزه لرئيس مجلس الانتخاب الاسلامي مصادق عليه من مدير الأوقاف العام أو من يقوم مقامه.

المادة ١٥ - يعلن رئيس المجلس افتتاح الجلسة وينادي على الأعضاء بأسمائهم استثنائاً لحضورهم ولاكمال النصاب القانوني منهم. ويوزع عليهم أوراقاً للاقتراع من نموذج واحد، ثم يشرع في عملية الانتخاب فيضع كل ناخب ورقته في صندوق مقفلة علي منضدة الرئيس ويشار إلى اقتراعه بقائمة الشطب بجانب اسمه. على أنه إذا وجد من أصحاب حق الانتخاب من لم ينادى على اسمه لاغفاله في قائمة المقترعين حق له أن يتقدم من رئيس لجنة الاقتراع بطلب تمكينه من ممارسة حقه

(١) **المادة ١٤ القديمة:** يرأس الاجتماع أعلى مرجع اسلامي في الدولة أو من يقوم مقامه أو من ينتدبه ويشرف على عملية الانتخاب يعاونه مدير الأوقاف واثنان من الأعضاء الحاضرين يقومان بوظيفة أميني سر لضبط وقائع الجلسة واثنان نتيجة الانتخاب. ويشرف على عملية الانتخاب مندوب عن كل مرشح.

فتفصل هيئة الاقتراع فوراً في الأمر وقرارها بهذا الصدد مبرم.

المادة ١٦ - عند انتهاء عملية الاقتراع تفتح صندوقة الانتخاب بحضور الناخبين وتفرز الأوراق الموجودة فيها بمطابقة عددها على عدد الأعضاء المقترعين بحسب قائمة الشطب وبقراءة الأسماء المقيدة فيها جهراً ويعلن انتخاب من يحرز الأكثرية القانونية.

المادة ١٧ - لا يجوز أن تتضمن ورقة الاقتراع إلا اسم المرشح فقط.

وتعتبر لاغية كل ورقة اقتراع تحمل توقيعاً أو علامة أو عبارة ولو لم تنم عن شخصية صاحبها.

الطعن في الانتخاب

المادة ١٨ - لا يقبل الطعن في صحة الانتخاب إلا من المرشح الخاسر وذلك لعللة الخداع والتزوير أو لعللة مخالفة الأصول الانتخابية المرسومة أعلاه مخالفة جوهرية يترتب عليها فقدان النصاب القانوني للانتخاب. ويقدم الطعن في يومين من اعلان النتيجة الانتخابية إلى اللجنة التي يصار إلى انتخابها في جلسة انتخاب المفتي وفقاً للمادة التالية.

المادة ١٩ - يفصل مجلس الانتخاب الاسلامي بصورة مبرمة في صحة الطعن في مدى ثمانية أيام من تقديم عريضة الطعن وذلك بناء على تقرير تضعه لجنة فرعية من أعضائه لا يتجاوز عددها العشرة ولا يقل عن الخمسة وينتخبها المجلس بأكثرية أصوات الحاضرين من أعضائه فإن أقر المجلس صحة الطعن أعيد الانتخاب وفقاً للأحكام المتقدم ذكرها.

اعلان نتيجة الانتخاب وتنصيب

مفتي الجمهورية^(١)

المادة ٢٠ - (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٢ من القرار ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ والمادة ٣ من القرار رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٨).

يعلن رئيس المجلس النتيجة بعد اتمام عملية الانتخاب ويذكر اسم المرشح الفائز بمنصب مفتي الجمهورية، وفي اليوم الثالث لهذا الاعلان يجري تنصيب المفتي في دار الافتاء من جانب رئيس المجلس الانتخابي ومن يحضر من أعضائه ويكون التنصيب بقراءة محضر جلسة الانتخاب بحضور المفتي وبعاملانه مفتياً للجمهورية باسم

(١) نصت المادة ٤ من القرار رقم ٥٠ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٨ على ما يلي:

أ - خلافاً لكل نص آخر، يثبت المفتون المحليون المكلفون حالياً في مناصبهم وهم اصحاب السماحة:

- الشيخ محمد طه الصابونجي.

- الشيخ خليل الميس.

- الشيخ مصطفى غادر.

ب - تنتهي ولاية المفتي المحلي عند بلوغه سن السبعين.

ج - لا تطبق احكام الفقرة (ب) على المفتين المحليين الحاليين منهم والمثبتين بموجب الفقرة (أ) إلا بعد مضي خمس سنوات على تاريخ صدور هذا القرار.

(٢) **المادة ٢٠ القديمة بعد تعديل ١٩٦٧:** يعلن رئيس المجلس النتيجة بعد اتمام عملية الانتخاب ويذكر اسم المرشح الفائز بمنصب مفتي الجمهورية، وفي اليوم الثالث لهذا الاعلان يجري تنصيب المفتي في دار الافتاء من جانب رئيس المجلس الانتخابي ومن يحضر من أعضائه ويكون التنصيب بقراءة محضر جلسة الانتخاب بحضور المفتي وبعاملانه مفتياً للجمهورية باسم المسلمين. أما إذا وجد طعن أجل التنصيب إلى ما بعد الفصل فيه.

وفي يوم التنصيب يقوم رئيس المجلس بتبليغ اسم مفتي الجمهورية إلى الحكومة رسمياً لأجراء المقتضى القانوني.

المسلمين. أما إذا وجد طعن أجل التنصيب إلى ما بعد الفصل فيه. وفي حال الفوز بالتزكية، يجري تنصيب المفتي فور إعلان النتيجة.

وفي يوم التنصيب يقوم رئيس المجلس بتبليغ اسم مفتي الجمهورية إلى الحكومة رسمياً لأجراء المقتضى القانوني.

المادة ٢١ - (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٣ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

بحال الطعن في صحة الانتخاب تجري المراسم الواردة في المادة السابقة في اليوم التالي لصدور قرار المجلس برد الطعن.

وسواء جرت مراسم التنصيب أو تأخرت أو الغيت لأي سبب كان فإن الفائز بالانتخاب يصبح مفتياً للجمهورية حكماً بمجرد مضي مدة الطعن أو صدور القرار برد الطعن.

المادة ٢٢ - (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٤ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

إذا تخلف رئيس المجلس عن القيام بواجب التبليغ أو التنصيب فيقوم مقامه في هاتين المهمتين نائب رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى مع وفد الهيئات المذكورة آنفاً.

المادة ٢٣ - تصدر الحكومة بعد عملية الانتخاب والتنصيب مرسوماً بتكريس ذلك باعتبار المرشح الفائز مفتياً للجمهورية اللبنانية. فإذا لم يصدر في مهلة شهر على الأكثر اعتبر المنتخب مفتياً للجمهورية اللبنانية حكماً.

(٣) **المادة ٢١ القديمة:** بحال الطعن في صحة الانتخاب تجري المراسم الواردة في المادة السابقة في اليوم التالي لصدور قرار المجلس برد الطعن.

(٤) **المادة ٢٢ القديمة:** إذا تخلف رئيس المجلس عن القيام بواجب التبليغ والتنصيب فيقوم مقامه في هاتين المهمتين نائب رئيس المجلس الشرعي الأعلى أو نائبه مع وفد الهيئات المذكورة آنفاً.

معاونو مفتي الجمهورية

المادة ٢٤ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٥

من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٩٦/٣/٢).

يعاون مفتي الجمهورية:

١ - مجالس منتخبة.

٢ - موظفون اختصاصيون هم:

أمين السر الخاص ومدير الأوقاف العام والأمين العام للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى يعينهم مفتي الجمهورية.

٣ - أمين ومدرسو فتوى يقترح تعيينهم مفتي الجمهورية اللبنانية.

٤ - يضع المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى ملاكاً بالوظائف اللازمة لتسيير العمل في دائرة الفتوى وأمانة السر الخاصة والأمانة العامة للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى، ويعتبر ذلك نافذاً بعد تصديق مفتي الجمهورية. أما جهاز مدرسي الفتوى فيتبع مفتي الجمهورية مباشرة ويضع لهم نظاماً خاصاً.

المادة ٢٥ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٦

(١) **المادة ٢٤ القديمة:** يعاون مفتي الجمهورية موظفون اختصاصيون ومجالس منتخبة. أما الموظفون الاختصاصيون فهم أمين الفتوى وأمين السر الخاص ومدير الأوقاف وهؤلاء الموظفون يعينهم أكبر مرجع اسلامي في الحكومة بناء لانتهاء مفتي الجمهورية ويخضع أمين السر الخاص ومدير الأوقاف لنظام موظفي الدولة.

(٢) **المادة ٢٥ القديمة:** يشترط في أمين الفتوى أن يكون من العلماء المتفقهين في أحكام الشرع والدين والحائزين على شهادة شرعية، وفي أمين السر الخاص أن يكون من ذوي الثقافة العامة العالية متضلعا من اللغة العربية ومن إحدى اللغات الأجنبية الشائعة في البلاد تضلعاً ممتازاً ويشترط في مدير الأوقاف العام أن يكون من حملة الشهادات العالية كشهادة الحقوق أو الدكتوراه في الحقوق ومن ذوي الخبرة في شؤون الأوقاف.

من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يشترط في أمين الفتوى أن يكون من العلماء المتفقهين في أحكام الشرع والدين أو الحائزين على شهادة شرعية عالية.

ويشترط في كل من أمين السر الخاص والأمين العام للمجلس الشرعي الاسلامي الأعلى أن يكون من ذوي الثقافة العامة الحائزين على شهادة جامعية.

ويشترط في مدير الأوقاف العام أن يكون حائزاً على شهادة عالية من إحدى كليات الأزهر الشريف أو ما يعادلها من الشهادات الدينية العالية أو شهادة حقوق صادرة عن جامعة تدرس الشريعة الاسلامية.

المادة ٢٦ - لا يجوز أن يكون أحد معاوني مفتي الجمهورية المذكورين آنفاً من فروع أو حواشيه أو أقاربه بالمصاهرة حتى الدرجة الرابعة.

المادة ٢٧ - (٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٧ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يناط بأمين الفتوى في العاصمة دراسة القضايا الدينية والشرعية المتعلقة بالافتاء واعطاء الرأي فيها وهو يؤازر مفتي الجمهورية

(٢) **المادة ٢٧ القديمة:** يناط بأمين الفتوى دراسة القضايا الدينية والشرعية المتعلقة بالافتاء واعطاء الرأي فيها وهو يؤازر مفتي الجمهورية اللبنانية في مهامه ويقوم مقامه بتفويض منه وبعد موافقة المجلس الشرعي الأعلى أثناء غيابه عن البلاد أو مرضه الطويل المدى أو عندما يتعذر عليه القيام بمهام منصبه ويناط بأمين السر الخاص سائر المعاملات الإدارية الأخرى وهو رئيس ديوان الافتاء ويتولى مدير الأوقاف ادارة دوائر الأوقاف وفقاً لقوانينها وأنظمتها المرعية، بمعاونة مجالس إدارية في العاصمة والمحافظات وبمشاركة مجلس - شرعي أعلى.

حسن ادائهم الواجبات الدينية ويضع بعد التشاور معهم كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة المناهج الواجب اتباعها في شؤون الوعظ والتوعية الإسلامية وفي مختلف المواسم الدينية بشكل يتفق مع أحكام الشريعة وحرمة الدين ويؤدي غاياته في التثقيف والتعليم، ولا تكون هذه المناهج صالحة للتنفيذ إلا بعد التصديق عليها من قبل مفتي الجمهورية.

وتحقيقاً لحسن سير العمل يرفع المفتي المحلي إلى مفتي الجمهورية تقريراً دورياً مرة كل ثلاثة أشهر وكلما قضت الظروف يشرح فيه الأوضاع الدينية والوقفية والاجتماعية للمسلمين في كل بلد تابع له وحالة العلماء والمساجد والمعاهد وحاجاتها ونتائج أعماله في منطقته.

المادة ٢٩ - (٤) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٩)

- (٤) المادة ٢٩ القديمة: تنتخب كل منطقة مفتياً بواسطة هيئة تتألف ممن يأتي وهم:
- ١ - ممثلو المنطقة من المسلمين السنيين في الهيئتين التنفيذية والتشريعية.
 - ٢ - أعضاء المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى من المنطقة الطبيعيون منهم والمنتخبون والمعيّنون.
 - ٣ - القضاة الشرعيون والعدليون المسلمون السنيون من أبناء المحافظة ومن العاملين فيها.
 - ٤ - رئيس وأعضاء المجلس البلدي المسلمون السنيون في مركز المحافظة.
 - ٥ - مندوبون ثلاثة من الغرف التجارية والصناعية والزراعية في مركز المحافظة وكل نقابة وجمعية في مركز المحافظة من النقابات التي يحق لمندوبيها الاشتراك في مجلس الانتخاب الاسلامي.
 - ٦ - رئيس دائرة الأوقاف المحلي وأعضاء مجلس الأوقاف الإداري والخطباء والأئمة والمدرسون في المنطقة من حاملي الشهادات الدينية من الأزهر أو أحد المعاهد الدينية المعترف بها أو الذين مارسوا وظيفة الخطابة أو التدريس مدة لا تقل عن العشر سنوات من اللبنانيين ومدرسو الفتوى.

في مهامه ويقوم مقامه بتفويض منه أثناء غيابه عن البلاد أو مرضه الطويل المدى أو عندما يتعذر عليه القيام بمهام منصبه.

ويناط بأمين السر الخاص سائر المعاملات الإدارية الأخرى.

تسري أحكام هذه المادة على أمين الفتوى في طرابلس بالنسبة لمفتي طرابلس.

(تعديل العنوان وفقاً للمادة ١٨ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢)

المفتون المحليون (١)

المادة ٢٨ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ١٨ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يكون في مركز كل محافظة وقضاء في المناطق التي يكثر عدد السكان المسلمين فيها مفت (٢) محلي من علماء الدين الحائزين على شهادة دينية عالية من الأزهر أو ما يعادلها من الشهادات الدينية أو مارس القضاء الشرعي مدة لا تقل عن عشر سنوات أو من العلماء المشهود لهم بالعلم والدين والصلاح ووجهت عليه وظيفة الخطابة أو التدريس مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.

وهو يرفع مصالحهم الدينية والوقفية والاجتماعية المحلية ويرتبط مباشرة بمفتي الجمهورية.

يقيم المفتي المحلي في المحافظة أو القضاء التابع له ويعنى بالعلماء في منطقته ويسهر على

(١) العنوان قبل التعديل: «المفتون المحليون».

(٢) المادة ٢٨ القديمة: يكون في كل محافظة بالمحقات يكثر عدد السكان المسلمين فيها مفتي محلي يرتبط مباشرة بمفتي الجمهورية.

(٣) كما وردت في الجريدة الرسمية ومن المستحسن أن تكون «مفت».

من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢ والقرار رقم ٣٧ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٨.

تنتخب الهيئة الآتية من المسلمين السنيين من أبناء المنطقة:

أ - المفتي المحلي.

ب - أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى.

ج - أعضاء المجلس الإداري للأوقاف الإسلامية وهي:

١ - رئيس مجلس الوزراء العامل، ورؤساء مجالس الوزراء السابقون أبناء المنطقة.

٢ - ممثلو المنطقة في الهيئتين التشريعية والتنفيذية العاملين.

٣ - أعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى من المنطقة الطبيعيين والمنتخبين، والمعيّنون الحاليون.

٤ - المفتي المحلي السني (لانتخاب أعضاء المجلس الشرعي والمجالس الإدارية في المناطق).

٧ - أما المفتي في القضاء فينتخبه الذوات المنصوص عليهم في الفقرات ١ و٢ و٦ ويضاف إليهم.

أ - رئيس دائرة الأوقاف المحلي في المحافظة.

ب - لجنة الأوقاف المحلية في مركز القضاء ورؤساء لجان الأوقاف التابعة له.

ج - رؤساء البلديات المسلمون السنيون في مركز القضاء وفي القرى التابعة له.

د - القضاة الشرعيون والعديليون المسلمون السنيون من أبناء القضاء والعاملين فيه.

وفيما يتعلق بافتاء زحله يضاف إلى الأشخاص المذكورين رؤساء البلديات المسلمون السنيون في مركز قضاء البقاع الغربي والقرى التابعة له.

إن عدم وجود هيئة أو أكثر من الهيئات المذكورة في هذه المادة بتاريخ الانتخاب لا يكون مانعاً من اجرائه.

٥ - أمين الفتوى في المنطقة إن وجد، وأمين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية والمدير العام لدار الفتوى، ومدرسو الفتوى من المسلمين السنيين وشيوخ القراء إن وجدوا من أبناء المنطقة.

٦ - القضاة الشرعيون العاملون.

٧ - أعضاء مجلس الأوقاف المنتخبون، أو اللجنة القائمة بمهام المجلس الإداري (لانتخاب المجلس الشرعي والمفتي المحلي) وفقاً للمادة ٦٣ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ لعام ١٩٥٥ المعدل.

٨ - المدير العام للأوقاف الإسلامية في بيروت، والأمين العام للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورؤساء الدوائر الوقفية.

٩ - العملاء أئمة المساجد المنفردون العاملون المثبتون، أو المتعاقدون أو المكلفون، الذين مضى على تعاقدهم أو تكليفهم ثلاث سنوات متواصلة، من جملة إجازة الشريعة الإسلامية العالية (الليسانس) المعادلة لشهادتهم من لجنة معادلة للشهادات الشرعية المشكلة من قبل مفتي الجمهورية.

١٠ - القضاة العدليون الإداريون والماليون العاملون في مختلف المحاكم وأعضاء المجلس الدستوري وموظفي الفئات الأولى في الإدارات العامة من أبناء المنطقة.

١١ - رئيس وأعضاء المجلس البلدي في مركز المحافظة في المسلمين السنة، ورؤساء البلديات في الأقضية التابعة للمحافظة من المسلمين السنة.

١٢ - يشترط ويطبق في انتخاب المفتي المحلي ما يطبق على انتخاب مفتي الجمهورية اللبنانية وفقاً للمواد ٥ و٧ المعدلة بالقرار رقم ٥٠ تاريخ

ثانية بحق المرشح ذاته الفائز في المرتين.

المادة ٣٦ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٠ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

لا يفصل المفتي المحلي من منصبه إلا إذا عجز عن العمل أو أتى أمراً خطيراً أو سلك سلوكاً يسيء إلى كرامة منصبه أو يضر بمصالح المسلمين، ويصدر قرار الفصل عن مفتي الجمهورية بموافقة المجلس الشرعي الأعلى، ويتخذ هذا القرار بناء على تحقيق يجريه مفتي الجمهورية بمعرفة لجنة يؤلفها من ثلاثة أو خمسة من أعضاء المجلس الشرعي تستمع لدفاع المفتي في الأمور المنسوبة إليه.

مجالس الأوقاف المنتخبة

المادة ٣٧ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢١ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

المجالس المنتخبة هي مجالس إدارية في العاصمة ومراكز المحافظات والأقضية ومجلس شرعي أعلى يشرف على أعمالها ويفصل في استئناف قراراتها.

وعضوية هذه المجالس شرفية حسبية يؤدي العضو عن طريقها خدمة اسلامية عامة وليس له لقاءها أي بدل أو تعويض ما عدا تعويض

(١) المادة ٣٦ القديمة: لا يفصل المفتي المحلي من منصبه إلا إذا عجز عن العمل أو أتى أمراً مشيناً أو مضرراً بمصالح الطائفة ويصدر قرار الفصل عن مفتي الجمهورية بموافقة المجلس الشرعي الأعلى ولا يتخذ هذا القرار إلا بعد تحقيق يجريه المجلس بمعرفة لجنة من أعضائه تستمع إلى دفاع المفتي في الأمور المنسوبة إليه.

(٢) المادة ٣٧ القديمة: المجالس المنتخبة هي مجالس إدارية في العاصمة ومراكز المحافظات ومجلس شرعي أعلى يشرف على أعمالها ويفصل في استئناف قراراتها.

١٨ من المرسوم الاشتراعي ١٩٩٦/١٢/٢٨ و٣٢ من المرسوم الاشتراعي لعام ١٩٥٥م، وأما الترشيح فيكون حراً من خارج المجلس الشرعي، وفقاً للشروط التي ينبغي توافرها في المرشح للمنصب.

المادة ٣٠ - يحدد مفتي الجمهورية موعد انتخاب مفتي المحافظة ويبلغه لرئيس الأوقاف المحلي بواسطة مديرية الأوقاف لإذاعته على الناخبين في منطقته ولا يجوز تأجيل موعد الانتخاب مدة تزيد عن ثلاثة أشهر من خلو مركز الافتاء المحلي.

المادة ٣١ - يجري الانتخاب برئاسة مندوب عن مفتي الجمهورية يكون من أعضاء المجلس الشرعي الأعلى يعاونه رئيس الأوقاف المحلي وعند عدم وجوده يقوم بهذه المعاونة من ينتدبه مدير الأوقاف العام كأمين سر لضبط وقائع الاجتماع واثبات نتيجة الانتخاب وذلك وفقاً للأصول الانتخابية المرسومة في المواد السابقة.

المادة ٣٢ - يشترط ويطبق في انتخاب المفتي المحلي ما يشترط ويطبق في انتخاب مفتي الجمهورية وفقاً للمواد التي سلفت.

المادة ٣٣ - يعلن مندوب مفتي الجمهورية نتيجة الانتخاب عقب الانتهاء من عملية الاقتراع ولا تكون نهائية إلا بعد مصادقة مفتي الجمهورية عليها. ويصدر القرار بها في مدة شهر على الأكثر من اعلان نتيجة الانتخاب ويبلغ للمراجع الايجابية. فإذا لم يصدر القرار في مهلة الشهر اعتبر المنتخب مفتياً حكماً.

المادة ٣٤ - لا يجوز رفض المصادقة على الانتخاب والغاؤه إلا بموافقة المجلس الشرعي الأعلى ولأسباب وجيهة تذكر في قرار الالغاء.

المادة ٣٥ - يعاد الانتخاب في مدة شهر على الأكثر من صدور القرار بالغائه ولا يجوز إبطاله

من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢.

بالإضافة إلى الأمور الواردة في المواد السابقة

- ٣ - اقتراح بتعيين أمين الفتوى، وأمين السر الخاص، ومدير الأوقاف والانهاء بتعيين رؤساء الأوقاف في الملحقات وسائر الموظفين وكذلك الاقتراح والانهاء بترقيتهم ونقلهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم أما القرارات بشأن الثلاثة الأول فيتخذها أكبر مرجع اسلامي في الحكومة وبشأن رؤساء الأوقاف والموظفين الآخرين فيتخذها مفتي الجمهورية بناء على الانهاء الحاصل ووفقاً لمنطوقه.
- ٤ - تصديق قرارات المجالس الإدارية.
- أ - بتوجيه الجهات المشروطة.
- ب - باستبدال العقارات الوقفية وتقرير شروط استعمال المبالغ الناجمة عنه.
- ج - بتصنيف الوظائف الدينية والإدارية وتحديد ملاكاتها ورواتبها.
- د - الانهاء بتعيين أرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وبتعيين الموظفين الإداريين وترقيتهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم، أما القرارات بهذا الصدد فتصدر وفقاً للفقرة ٣.
- هـ - تفتيش ومراقبة أعمال المديرية العامة في العاصمة وإدارات الأوقاف في المحافظات ومجالسها الإدارية بواسطة من ينتدبه من أعضائه على أن يجري هذا التفتيش مرة في السنة على الأقل أو عندما يرى ضرورة لاجرائه. وله عند وجود أسباب تدعو للملاحقة أن يحيل المخطئ أو المسيء إلى مجلس تأديبي مؤلف من خمسة من أعضائه يقوم بانتخابهم في كل سنة عند أول اجتماع يعقده.
- و - النظر بالاستئنافات المقدمة ضد قرارات المدير العام المتضمنة التدابير التأديبية.
- ٥ - الفصل في استئناف قرارات المجالس الإدارية.
- ٦ - النظر في جميع المسائل التي يحيلها عليه مفتي الجمهورية من تلقاء ذاته أو بناء على مراجعة إحدى دوائر الأوقاف أو أحد مجالسها الإدارية.
- ٧ - الفصل في جميع الأمور والمشاكل والصعوبات الناتجة عن إدارة الأوقاف الإسلامية ورعاية شؤونها وهو بهذا الوصف المرجع الأخير لجميع دوائر الأوقاف ولسائر موظفيها.

انتقال يدفع للأعضاء المقيمين خارج بيروت ويحدد بقرار من المجلس.

المجلس الشرعي الأعلى

المادة ٣٨ - ^(١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٢ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يؤازر المجلس الشرعي الأعلى مفتي الجمهورية في بعض المهام المنوطة به ويملك المجلس بنوع خاص سلطة إصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون المسلمين الدينية وإدارة جميع أوقافهم الخيرية على اختلاف أنواعها وغاياتها وأسمائها بما يكفل حفظ عينها وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها وله أيضاً صلاحية تفسير النظم والمقررات في المواضيع المذكورة آنفاً وذلك كله على وجه لا يتعارض وأحكام هذا المرسوم.

المادة ٣٩ - ^(٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٣

المادة ٣٨ القديمة: يؤازر المجلس الشرعي الأعلى مفتي الجمهورية في بعض المهام المنوطة به. ويملك المجلس بنوع خاص سلطة إصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون الطائفة الدينية وإدارة جميع أوقافها الخيرية على اختلاف أنواعها وغاياتها وأسمائها بما يكفل حفظ عينها وحسن استغلالها وتأمين الجهات الخيرية الموقوفة عليها وله أيضاً صلاحية تفسير النظم والمقررات في المواضيع المذكورة آنفاً.

المادة ٣٩ القديمة: بالإضافة إلى الأمور الواردة في المواد السابقة يقوم المجلس الشرعي الأعلى بالمهام الآتية:

- ١ - تدقيق وتعديل وتصديق موازنات الأوقاف في العاصمة والملحقات.
- ٢ - الترخيص بصرف النفقات الإدارية على أساس القاعدة الاثني عشرية عند تأخير المصادقة على الموازنات المذكورة.

يقوم المجلس الشرعي الأعلى^(١) بالمهام التالية:

١ - تدقيق وتعديل وتصديق موازنات الأوقاف في العاصمة والمناطق.

٢ - الترخيص بصرف النفقات الإدارية على أساس القاعدة الاثني عشرية عند تأخر المصادقة على الموازنات المذكورة، وتطبق هذه القاعدة حكماً في أول كانون الآخر من كل عام إذا تأخر المجلس عن اقرارها.

٣ - التصديق على اقتراح تعيين رؤساء دوائر الأوقاف وكذلك تصديق اقتراح ترقيةهم ونقلهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم، ويستثنى من

(١) نصت المادة ٤٦ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢:

يعتبر المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى الحالي منجلاً من تاريخ نشر هذه التعديلات في الجريدة الرسمية، ويدعو مفتي الجمهورية تبعاً لذلك في خلال شهر على الاكثر الهيئات الناحبة لانتخاب المجلس الشرعي وفقاً للمادة ٤٠/ المعدلة واختيار الاعضاء المعينين وفقاً للمادة المشار اليها.

ويقوم مفتي الجمهورية اللبنانية بحل المجالس الادارية في العاصمة والمناطق في خلال ستة اشهر من تاريخ نشر هذا التعديل. (تم النشر في العدد ٢٢ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٦٧/٣/١٦).

نصت المادة ٤٧ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢:

تحل اللجنة الدائمة الحالية محل المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى المنحل وتقوم بأعماله وتتمتع بصلاحياته كاملة حتى اعادة تأليفه.

نصت المادة ٤٨ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢:

يدعو مفتي الجمهورية المجلس الشرعي الاسلامي الاعلى للاجتماع بمدة خمسة عشر يوماً من اتمام تأليفه لينتخب في أول جلسة يعقدها نائب رئيسه ولجانته المحددة في المادة ٥٤ المعدلة من هذا المرسوم.

ذلك الموظفون الذين خصهم هذا المرسوم بنظام مخالف لأحكام هذه الفقرة.

٤ - النظر في قرارات المجالس الإدارية المتعلقة.

أ - بتوجيه الجهات المشروطة وذلك بالتصديق أو التعديل.

ب - باستبدال العقارات الوقفية وتقرير شروط استعمال المبالغ الناجمة عنه وذلك بالتصديق أو الفسخ والنشر واعادتها إلى مصدرها لاستكمال أو تصحيح الخلل في اجراءاتها.

ج - بتصنيف الوظائف الدينية والإدارية وتجريد ملاكاتها ورواتبها بالتصديق أو التعديل أو الابطال.

د - التصديق على الاقتراحات بتعيين أرباب الوظائف الدينية من أئمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين وبتعيين الموظفين الإداريين وترقيتهم واتخاذ التدابير التأديبية بحقهم أو طلب اعادة النظر بهذه الاقتراحات.

أما القرارات بهذا الصدد فتصدر وفقاً للفقرة (ج) من المادة الثالثة من هذا المرسوم.

هـ - مراقبة تنفيذ النظم والقرارات والتعليمات الصادرة عنه في كل ما يتعلق بالشؤون الدينية والأوقاف ومراقبة أعمال المديرية العامة في العاصمة ودوائر الأوقاف في المناطق ومجالسها الإدارية ولجانها، وذلك بانتداب أحد أعضائه أو الأمين العام للمجلس الشرعي، وللمجلس عند

كيفية تأليفه

المادة ٤٠ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٤ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يتألف المجلس الأعلى من رئيس ونائب للرئيس ومن أعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين وأعضاء يعينهم مفتي الجمهورية.

المادة ٤١ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٥ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

رئيس المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى هو مفتي الجمهورية أما نائب الرئيس فينتخبه المجلس من بين أعضائه بالاقتراع سراً وبأكثرية الأصوات.

المادة ٤٢ - (٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٦ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

أعضاء المجلس الطبيعيون هم:

أ - رئيس المجلس النيابي ورئيس الوزارة ورؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوزارة السابقون من المسلمين السنيين.

(١) المادة ٤٠ القديمة: يتألف المجلس الأعلى من رئيس ونائب للرئيس ومن أعضاء طبيعيين وأعضاء منتخبين.

(٢) المادة ٤١ القديمة: رئيس المجلس هو مفتي الجمهورية أما نائب الرئيس فينتخبه المجلس من بين أعضائه الطبيعيين بالاقتراع سراً وبأكثرية الأصوات.

(٣) المادة ٤٢ القديمة: أعضاء المجلس الطبيعيين هم:

١ - رؤساء الوزارة والمجالس النيابية السابقون من المسلمين والسنيين.

٢ - ستة من القضاة الأعلى درجة في الفئتين الأولى

وثانية.

٣ - رئيس المحكمة الشرعية العليا.

٤ - قضاة الشرع في بيروت ومراكز المحافظات.

أما الأعضاء المنتخبون فهم ستة لكل من محافظتي بيروت وطرابلس وثلاثة لمحافظة صيدا وواحد لكل من محافظتي جبل لبنان والبقاع تنتخب كل منطقة ممثليها بواسطة الهيئة المنوطة بها انتخاب المفتي المحلي.

وجود أسباب تدعو إلى الملاحقة أن يقترح على مفتي الجمهورية احالة المسيء إلى لجنة الطعون والتأديب.

إن العقوبات التأديبية التي يمكن الحكم بها:

١ - التنبيه.

٢ - اللوم.

٣ - الحسم من الراتب.

٤ - تأخير الترقية لمدة لا تتجاوز السنة.

٥ - انزال الدرجة.

٦ - التوقيف عن العمل لمدة لا تتجاوز السنة.

٧ - الصرف من الخدمة مع استحقاق التعويض.

٨ - العزل مع الحرمان من التعويض.

و - النظر بالاستئنافات المقدمة ضد قرارات المدير العام المتضمنة التدابير التأديبية.

٥ - الفصل في استئناف قرارات المجالس الإدارية.

٦ - النظر في المسائل التي يحيلها عليه مفتي الجمهورية من تلقاء ذاته أو بناء على مراجعة احدى دوائر الأوقاف أو أحد مجالسها الإدارية أو أحد أصحاب العلاقة.

٧ - أقصى مدة للبت في القضايا المستأنفة خمسة وأربعون يوماً اعتباراً من يوم ايداعها لدى المقرر، وللمجلس حق تمديد هذه المدة لاعتبارات وجيهة يوردها في قرار التمديد، ولا يجوز أن تبقى المعاملة في قلم المجلس دون تحويل إلى المقرر أكثر من أسبوع.

ب - أعضاء المجالس المنتخبون هم:

١ - ثمانية من محافظة بيروت وثمانية من محافظة الشمال منهم واحد من عكار وأربعة من محافظة الجنوب منهم ثلاثة من مدينة صيدا وواحد من قضائي حاصبيا ومرجعيون واثنان من كل من محافظتي جبل لبنان والبقاع. تنتخب كل منطقة أعضائها بواسطة الهيئة المنوط بها انتخاب المفتي المحلي.

ج - أما الأعضاء الذين يعينهم مفتي الجمهورية فإن عددهم يوازي ثلث عدد الأعضاء المنتخبين ويختارهم خلال أسبوع من تاريخ تصديق نتائج الانتخاب ويكونون من الفئات التالية بيانها.

١ - القضاة الشرعيون السنيون في محاكم البداية والمحكمة العليا من الدرجات الثماني العليا.

٢ - القضاة العدليون والإداريون السنيون من الدرجات الخمس العليا.

٣ - من ذوي الكفاءات العليا.

٤ - المفتون.

المادة ٤٣ - (١)

مدته

المادة ٤٤ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٧

(١) المادة ٤٣ ليست موجودة في الجريدة الرسمية (العدد رقم ٢٢ تاريخ ١٩٦٧/٢/١٦ ص ٣٥٤).

(٢) المادة ٤٤ القديمة: مدة المجلس الشرعي الأعلى خمس سنوات. ولا يجوز حله قبل اتمام مدته إلا لأحد الأسباب التي تسوغ إعفاء مفتي الجمهورية من منصبه. ويصدر قرار الحل من مفتي الجمهورية بموافقة ثلث الاعضاء ويكون مسؤولاً عنه أمام مجلس الانتخاب الاسلامي ويتحتم عليه في هذه الحالة دعوة الهيئة الانتخابية لانتخاب مجلس جديد في مدة شهر على الأكثر من صدور القرار بحل المجلس.

من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

مدة المجلس الشرعي الأعلى أربع سنوات ويجوز حله قبل اتمام مدته لأسباب خطيرة يقدرها مفتي الجمهورية بموافقة خمسة عشر عضواً من أعضاء المجلس الأعلى على الأقل ويصدر قرار الحل عن مفتي الجمهورية ويتحتم حينئذ دعوة الهيئة الناجبة لانتخاب مجلس جديد في مدة شهر على الأكثر من صدور قرار الحل.

المادة ٤٥ - يجوز لمفتي الجمهورية املاء مقاعد الأعضاء المنتخبين الخالية بسبب الاستقالة أو الوفاة أو غير ذلك من الأسباب بالتعيين إذا كانت المدة الباقية للمجلس لاتمام مدته القانونية لا تزيد عن سنة ولا يسوغ لمفتي الجمهورية استعمال هذا الحق إذا جاوزت المقاعد الخالية بمجموعها أو على التوالي ربع عدد أعضاء المجلس، وإنما يتوجب عندئذ انتخاب فرعي لاملأ المقاعد الخالية لما يتبقى من مدة المجلس القانونية.

إذا لجأ مفتي الجمهورية إلى التعيين - على نحو ما ذكر يتوجب عليه أن يعين بالترتيب لعضوية المجلس الشرعي الاسلامي الشاغرة من كان محرزاً لأكثرية الأصوات حسب مندرجات محضر الانتخاب بعد العضو الذي شغل مركزه.

المادة ٤٦ - (٢) كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٨ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

(٣) المادة ٤٦ القديمة: يحق للمجلس أن يفصل من عضويته كل عضو من أعضائه الطبيعيين أو المنتخبين يخل بواجبات عضويته اخلاقاً كبيراً أو يتصرف تصرفات شخصية تسقطه من أهلية الانتساب إلى المجلس ويتخذ قرار الفصل بأكثرية ثلاثة أرباع الأصوات برئاسة مفتي الجمهورية ولا يكون قابلاً لأية مراجعة.

المادة ٤٩ - يعقد المجلس جلساته في مقر مفتي الجمهورية في بيروت وتكون له قاعة خاصة ومكتب لنائب رئيسه ولكتاب وقائع جلساته.

المادة ٥٠ - ^(٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٠ من القرار رقم ٥ تاريخ ٥/٢/١٩٦٧).

ينعقد المجلس بأكثرية أعضائه في الجلسة الأولى وبثلث أعضائه على الأقل في الجلسات التالية إلا فيما يتعلق بفصل أحد أعضائه أو ادخال تعديل على هذا المرسوم فلا يصح انعقاده حينئذ إلا بحضور ثلاثة أرباع أعضائه على الأقل.

المادة ٥١ - ^(٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣١ من القرار رقم ٥ تاريخ ٥/٢/١٩٦٧).

يتخذ المجلس الشرعي الأعلى قراراته بأكثرية الأصوات وقراراته نافذة بذاتها ويجوز لمفتي الجمهورية أن يطالب من المجلس المذكور إعادة النظر في أي منها مرتين اثنتين لأسباب وجيهة يوردها في مذكرة الطلب وذلك في خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه القرار، وإذا لم يستعمل المفتي حقه هذا ضمن المهلة المذكورة أو إذا أصر المجلس على قراره فالقرار يعتبر نافذاً حكماً.

المادة ٥٢ - ^(٤) يجوز لمفتي الجمهورية أن يطلب من المجلس إعادة النظر مرة واحدة في أي قرار من قراراته لأسباب وجيهة يوردها في

يحق للمجلس أن يفصل من عضويته كل عضو من أعضائه المنتخبين أو المعينين يخل بواجبات عضويته اخلاً كبيراً أو يتصرف تصرفات شخصية تسقطه من أهلية الانتساب إلى المجلس ويتخذ قرار الفصل بأكثرية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل برئاسة مفتي الجمهورية ولا يكون قابلاً لأية مراجعة.

كل عضو من أعضاء المجلس واللجان المنتخبين والمعينين يتخلف عن الحضور ثلاث جلسات متوالات دون عذر مشروع يقبله المجلس يعتبر مستقياً حكماً ويملاً مكانه بقرار من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى بناء على اقتراح مفتي الجمهورية.

أصول انعقاده

المادة ٤٧ - يجتمع المجلس الشرعي الأعلى بدعوة من رئيسه مرة في كل شهر، ما عدا أشهر الصيف لدرس القضايا الموجودة لديه، ويجتمع من تلقاء ذاته في الربع الأخير من السنة بدورة متصلة الجلسات لتدقيق موازنات الأوقاف وتعديلها وتصديقها وللنظر فيما يتسع له وقته من المسائل المحالة عليه أو الجديرة بالبحث عفواً.

المادة ٤٨ - ^(١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٩ من القرار رقم ٥ تاريخ ٥/٢/١٩٦٧).

يجتمع المجلس في غير المواعيد المذكورة أعلاه لدرس قضية أو قضايا طارئة تذكر في كتاب الدعوة، وذلك بناء على دعوة من الرئيس أو طلب من ربع الأعضاء.

^(١) المادة ٤٨ القديمة: يدعى المجلس للاجتماع في غير المواعيد المذكورة أعلاه إذا طلب ذلك ربع أعضائه لدرس قضية أو قضايا طارئة تذكر في كتاب الطلب.

(٢) المادة ٥٠ القديمة: ينعقد المجلس بأكثرية أعضائه إلا في المسائل الواردة في المادة ٦٤ فلا يصح انعقاده في المرة الأولى إلا من ثلاثة أرباع أعضائه.

(٣) المادة ٥١ القديمة: يتخذ المجلس قراراته بأكثرية الأصوات وقراراته نافذة بحد ذاتها لا تحتاج إلى مصادقة مفتي الجمهورية.

(٤) ألغيت هذه المادة وفقاً للمادة ٣٢ من القرار رقم ٥ تاريخ ٥/٢/١٩٦٧.

مذكرة الطلب.

المادة ٥٣ - يحق لكل متضرر من قرار أصدره المجلس أن يلتمس إعادة النظر في مدة خمسة عشر يوماً من تبليغه إياه أو علمه علماً لازماً إذا لم يكن قد أبدى أو قد دعي لابتداء أقواله في المسألة الصادر القرار بها. ولا يجوز طلب إعادة النظر في أكثر من مرة واحدة.

المادة ٥٤ - ^(١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٣ من القرار رقم ٥ تاريخ ٢/٣/١٩٦٧).

يضع المجلس بنفسه لائحة داخلية لإدارة جلساته وتنظيم أعماله ويتخذ مقرراته بعد درس موضوعاتها من اللجنة المختصة وبناء على تقرير يضعه مقررهما.

أما لجان المجلس فهي:

١ - اللجنة القضائية: وهي تؤلف من تسعة أعضاء يناط بها فصل الأمور المبينة في الجزأين أ وب من الفقرة الرابعة وكامل الفقرة الخامسة من المادة ٣٩.

تنتخب هذه اللجنة رئيسها ونائبه من أعضائها وتجتمع في المواعيد التي يحددها رئيسها أو

المادة ٥٤ القديمة: يضع المجلس بنفسه لائحة داخلية لإدارة جلساته وتنظيم أعماله وينتخب من بين أعضائه لجنة دائمة من أحد عشر عضواً يناط بها فصل الأمور المبينة في الفقرات ٣ و ٤ و ٥ من المادة ٣٨.

تنتخب اللجنة الدائمة رئيساً لها ونائباً للرئيس من بين أعضائها وتجتمع هذه اللجنة في المواعيد التي يحددها لها الرئيس أو نائبه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضر على الأقل سبعة من أعضائها وتتخذ قراراتها بالأكثرية المطلقة وتكون نافذة كما هي الحال في قرارات المجلس الشرعي.

نائبه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ويكون اجتماعها قانونياً إذا حضر سبعة من أعضائها على الأقل، وتتخذ قراراتها بأكثرية ستة أعضاء على الأقل، وتكون هذه القرارات نافذة كما هي الحال في قرارات المجلس الشرعي الأعلى إلا إذا تقدم أحد أصحاب العلاقة بطلب إعادة النظر بقرار اللجنة من المجلس الشرعي الأعلى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغه القرار، وفي مثل هذه الحالة يجب على المجلس البت بالطلب في مدة أقصاها خمسة وأربعون يوماً من ورود الطلب.

٢ - اللجنة الإدارية والمالية: وهي تتألف من سبعة أعضاء ينتخبون الرئيس والمقرر من بينهم، ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه، ويناط بها دراسة الموازنات العامة والقضايا المالية ووضع التقارير للمجلس فيما ورد في الجزء ج من الفقرة الرابعة من المادة ٩٣ كما يناط بها البت فيما ورد في الجزء د من الفقرة ذاتها والتصديق على اقتراحات المجالس الإدارية بتعيين أرباب الوظائف الدينية وفقاً للأصول المقررة في هذا المرسوم أو طلب إعادة النظر فيه من قبل المجلس الإداري.

٣ - اللجنة التشريعية: وهي تتألف من خمسة أعضاء ينتخبون رئيسهم ومقررهم من بينهم ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه.

ويناط بها كل ما يتعلق بدراسة الأمور القانونية والتشريعية التي تكلف من قبل المجلس بدراسة أو من مفتي الجمهورية.

٤ - لجنة الطعون والتأديب: تتألف من خمسة أعضاء ينتخبون منهم الرئيس والمقرر ويقوم المقرر مقام الرئيس عند غيابه.

الأجل على أن لا تزيد عن أربع سنوات.

٣ - تأجير عقارات الوقف بالمزايدة أو بالتراضي وتقرير تخليتها وفقاً لأنظمتها.

٤ - وضع ملاك الوظائف الدينية والإدارية وتحديد رواتبها والغاء ما يفيض عن الحاجة منها.

٥ - تصديق مستندات الصرف الثبوتية غير مستندات ورواتب الموظفين الشهرية.

٦ - تدقيق وتصديق حسابات متولي الأوقاف الملحقة الخيرية.

٧ - تدقيق طلبات استبدال العقارات الوقفية المضبوطة والملحقة والبت فيها وتقرير شروط استعمال المبالغ الحاصلة من الاستبدال.

والحصة الخيرية من الأوقاف المشتركة بين الخيرية والذرية^(١).

٨ - امتحان طلاب الوظائف الدينية واقتراح تعيينهم وفقاً لأحكام نظام توجيه الجهات واقتراح تعيين الموظفين الإداريين وترقية المستحق من كلتا الفئتين وتأديبه.

٩ - تدقيق حسابات المديرية أو الدائرة وتفتيش سجلاتها وموجودات صندوقها.

١٠ - النظر في جميع الأمور التي يعرضها على المجلس مدير الأوقاف أو رئيسها المحلي أو أحد الأعضاء واقتراح كل ما يؤول إلى تحسين حالة الأوقاف وضبط ادارتها وحف عينها وإنماء مواردها وتأمين الجهات الخيرية المشروطة أو المعدة لها.

ويناط بها دراسة الشكاوى وكل ما يتعلق بمخالفات الموظفين والطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس الشرعي والمجالس الإدارية والمفتين في المناطق.

تنتخب اللجان لمدة سنتين في أول جلسة يعقدها المجلس.

ولا يجوز للعضو الواحد أن ينتخب لعضوية أكثر من لجنتين.

المادة ٥٥ - يقوم نائب رئيس المجلس مقام مفتي الجمهورية في رئاسة المجلس وإدارة أعماله في الأحوال التي يتعذر فيها على مفتي الجمهورية القيام بمهامه هذه.

المادة ٥٦ - تضبط وقائع الجلسات بموجب محضر ينظم بكل جلسة يشتمل على بيان المسائل التي طرحت فيها على بساط البحث وخلاصة المناقشة التي دارت حولها وما اتخذ بشأنها من القرارات توضع مسودة المحضر في الجلسة ذاتها يوقعها رئيس المجلس أو نائبه والأعضاء الحاضرون وتبيض على سجل خاص يوقعه المذكورون في الجلسة التالية.

المجالس الإدارية

المادة ٥٧ - يعاون مدير الأوقاف في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات مجالس إدارية منتخبة.

المادة ٥٨ - يناط بالمجالس الإدارية الوظائف الآتية:

١ - وضع الموازنة السنوية ومراقبة صرف الأموال المرصدة في بنودها.

٢ - انشاء وترميم عقارات الوقف بالمناقصة أو بالأمانة واستغلالها بعقود قصيرة أو طويلة

(١) أضيفت هذه العبارة وفقاً للمادة ٣٤ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢.

المادة ٥٩ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٢٥ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يتألف المجلس الإداري في كل من بيروت وطرابلس وصيدا والبقاع من تسعة أعضاء منتخبين .

اثنين من كل من علماء الدين ورجال القانون والمهندسين وواحد من كل من التجار والملاكين والخبراء في الأمور المالية والحسابية .

ويجري انتخاب أعضاء هذه المجالس وفقاً للمادة ٦٢ من هذا المرسوم . يستعان في الأماكن الأخرى من المناطق بلجان محلية يؤلف كل منها من ثلاثة أعضاء أو أكثر حسب نسبة السكان وأهمية الأوقاف من وجهاء المنطقة أو البلدة .

أما صلاحيات هذه اللجان فيحددها لها مفتي الجمهورية بقرار يصدر عنه .

ولا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الإداري والمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى .

المادة ٥٩ القديمة: يتألف المجلس الإداري في بيروت وطرابلس من تسعة أعضاء منتخبين، اثنين من العلماء واثنين من الملاكين واثنين من المهندسين وواحد من التجار وواحد من رجال القانون العاملين أو المتقاعدين وواحد من المتولين أو من الخبراء في الأمور المالية والحسابية .

أما في صيدا فيتألف المجلس الإداري في مركز المحافظة من سبعة أعضاء واحد من العلماء وواحد من رجال القانون وواحد من الملاكين وواحد من التجار وواحد من المهندسين وواحد من المتولين وواحد من الخبراء بالأمور المالية والحسابية وجميع ذلك وفقاً للمادة ٦٢ التي تلي فيما بعد .

ويستعان في الأماكن الأخرى من الملحقات بلجا محلية يؤلف كل منها من ثلاث أعضاء أو أكثر حسب نسبة السكان وأهمية الأوقاف من وجهاء المنطقة أو البلدة .

المادة ٦٠ - يكون كل من مدير الأوقاف في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات عضواً طبيعياً في المجلس الإداري التابع له يشترك في مذكراته وله حق التصويت عند إتخاذ قراراته .

المادة ٦١ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٦ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يرأس المجلس الإداري في العاصمة أمين الفتوى أما سائر المجالس الإدارية فيرأس كلا منها المفتي المحلي وفي حال عدم حضوره يرأس المجلس نائب الرئيس وإذا تعذر الحضور على هذا الأخير فيرأسه أكبر الأعضاء سناً .

المادة ٦٢ - ينتخب أعضاء المجالس الإدارية في العاصمة ومراكز المحافظات من قبل الهيئات المناط بها انتخاب المفتين المحليين وفقاً للأصول المرسومة في المواد السابقة لهذا الانتخاب .

وتعيين ^(٣) اللجان المحلية بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح المجالس الإدارية التابعة لها أو مدير الأوقاف العام في المحافظة التي لا يوجد فيها مجالس إدارية يرفعه إليه بواسطة مديرية الأوقاف وتطبق أحكام المادة ١٨ من هذا القانون فيما يعود إلى الطعن بصحة انتخاب أعضاء المجالس الإدارية ويفصل المجلس الشرعي الأعلى في الطعون بمدة أسبوعين على الأكثر .

المادة ٦١ القديمة: ينضم إلى المجلس الإداري في العاصمة أمين الفتوى وإلى المجلس الإداري في مركز المحافظة بالملحقات المفتي المحلي وذلك عند بحث الأمور المبينة في البنود ١ و٤ و٦ و٧ و٨ و٩ من المادة ٥٨ ويرأس المجلس أمين الفتوى أو المفتي المحلي .

(٣) كما وردت في الجريدة الرسمية ومن المستحسن ان تكون «تعيين» .

المادة ٦٣ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٧ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

مدة المجالس الإدارية ثلاث سنوات، ويجوز حلها قبل انقضاء مدتها بقرار يتخذه مفتي الجمهورية تلقائياً أو بتوصية من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى لأسباب جدية تذكر في قرار الحل، ويصار إلى انتخاب مجالس إدارية جديدة في مدة شهر من صدور القرار بحل المجالس السابقة.

ويمكن لمفتي الجمهورية عند الضرورة أن يتخذ تلقائياً أو بناء على توصية من المجلس الشرعي الأعلى قراراً بتمديد ولاية هذه المجالس لمدة أقصاها سنة واحدة، أو تعيين لجنة تتمتع بكافة صلاحيات المجلس الإداري للمدة ذاتها.

تسري أحكام هذه المادة على اللجان الوقفية في المناطق.

المادة ٦٤ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٨ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يتولى رئيس المجلس الإداري دعوة الأعضاء وإدارة الجلسات وتبليغ مدير الأوقاف أو رئيسها المحلي قرارات المجلس لتنفيذها أو رفعها إلى مراجعها الإيجابية.

المادة ٦٣ القديمة: مدة المجالس الإدارية ثلاث سنوات ويجوز حلها قبل انقضاء مدتها بقرار من مفتي الجمهورية يتخذ بموافقة المجلس الشرعي الأعلى لأسباب جدية تذكر في قرار الحل، ويصار إلى انتخاب مجالس إدارية جديدة في مدة شهر من صدور القرار بحل المجالس السابقة.

المادة ٦٤ القديمة: ينتخب المجلس الإداري نائب رئيسه من بين أعضائه ويتولى الرئيس دعوة الأعضاء وإدارة الجلسات وتعيين اللجان وتبليغ مدير الأوقاف أو رئيسها المحلي قرارات المجلس لتنفيذها أو لرفعها إلى مراجعها الإيجابية.

وينتخب المجلس لجانه ونائب رئيسه من بين أعضائه.

ويتولى نائب الرئيس الأعمال والاختصاصات المذكورة آنفاً عند عدم قيام رئيس المجلس بها.

المادة ٦٥ - (٣) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٣٩ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

تسري أحكام المادتين ٤٥ و ٤٦ على المجالس الإدارية غير أن القرار بفصل عضو من أعضاء المجالس الإدارية للأسباب الواردة في المادة ٤٦ يتخذه المجلس الإداري برئاسة أمين الفتوى في العاصمة والمفتي المحلي في المناطق ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا إذا اقترن بتصديق من مفتي الجمهورية.

أصول انعقادها

المادة ٦٦ - يجتمع المجلس الإداري بدعوة من رئيسه مرة في الشهر على الأقل ويضع موازنة المديرية أو الدائرة التابعة لها قبل ثلاثة أشهر من ختام السنة الجارية ويرفعها إلى المجلس الشرعي الأعلى بالطريقة التسلسلية لتدقيقها وإقرارها قبل دخول السنة الجديدة.

المادة ٦٧ - (٤) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤٠ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

المادة ٦٥ القديمة: تسري أحكام المواد ٤٤ و ٤٥ المتعلقة بالمجلس الشرعي الأعلى على المجالس الإدارية غير أن القرار بفصل عضو من أعضاء المجالس الإدارية للأسباب الواردة في المادة ٤٦ يتخذه المجلس الإداري برئاسة المفتي المحلي ولا يكون هذا القرار نافذاً إلا إذا اقترن بتصديق من المجلس الشرعي الأعلى.

المادة ٦٧ القديمة: ينعقد المجلس بحضور أكثرية أعضائه ويتخذ قراراته بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه الحاضرين وقراراته نافذة بعد ذاتها إلا في الأمور المعلق تنفيذها بمصادقة المجلس الشرعي الأعلى عليها.

مدير الأوقاف

المادة ٧٢ - يتولى مدير الأوقاف العام إدارة أوقاف العاصمة والاشراف على ادارة الأوقاف في الملحقات ويرتبط مباشرة بمفتي الجمهورية ويكون مسؤولاً عن أعماله لديه وأمام المجلس الشرعي الأعلى.

المادة ٧٣ - يتقيد مدير الأوقاف في تصرفاته بالقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية ويسهر على حسن سير العمل في دوائر الأوقاف وعلى انتظام حال عقاراتها ومؤسساتها وجهاتها الخيرية.

المادة ٧٤ - ^(٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤٢ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

مدير الأوقاف العام هو الرئيس المباشر لموظفي دائرته ولرؤساء الأوقاف في المناطق ينفذون أوامره ويعملون بتعليماته في كل ما لا يخالف قوانين الأوقاف وأنظمتها وموازنتها.

وهو يعقد مع رؤساء الأوقاف في المناطق اجتماعات دورية كل ثلاثة أشهر لدرس شؤون الأوقاف والوسائل التي تؤدي إلى زيادة الواردات وضبط النفقات وحاجات الأوقاف واتخاذ القرارات اللازمة بهذه الشؤون وتقديم تقرير بالنتائج والمقررات والمقترحات لمفتي الجمهورية.

المادة ٧٥ - لمدير الأوقاف العام في العاصمة صلاحية اتخاذ التدابير التأديبية بحق الموظفين الدينيين والإداريين في العاصمة والملحقات الذين يرتكبون تقصيراً أو اخلاًلاً بواجبات وظائفهم يستوجب التأنيب وحسم المرتب مدة أقصاها

^(٢) المادة ٧٤ القديمة: مدير الأوقاف العام هو الرئيس المباشر لموظفي دائرته ولرؤساء الأوقاف في الملحقات ينفذون أوامره ويعملون بتعليماته في كل ما لا يخالف قوانين الأوقاف وأنظمتها وموازنتها.

لا ينعقد المجلس الإداري إلا بحضور سبعة من أعضائه بما فيهم الرئيس على الأقل ولا تتخذ قراراته في هذه الحالة إلا بأكثرية خمسة أعضاء وقراراته نافذة بحد ذاتها إلا في الأمور المعلق نفاذها على مصادقة مفتي الجمهورية أو المجلس الشرعي الأعلى.

المادة ٦٨ - تستأنف قرارات المجالس الإدارية إلى المجلس الشرعي الأعلى لمخالفتها للقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية أو للاحاقها الضرر بمصالح الأوقاف أو بحقوق ذوي العلاقة بها.

المادة ٦٩ - يملك حق الاستئناف مدير الأوقاف العام ورؤسائها المحليون والمتضررون من ذوي العلاقة بها. ويقدم الاستئناف في مدة خمسة عشر يوماً وتبدأ هذه المدة بحق مدير الأوقاف ورؤسائها المحليين من تاريخ صدور القرار بحق صاحب العلاقة من تاريخ تبليغه إياه أو علمه به علماً لازماً.

المادة ٧٠ - يحق لمدير الأوقاف أن يستأنف أي قرار يتخذه أحد المجالس الإدارية في الملحقات خلافاً للقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية أو للاحاقه الضرر لمصلحة الوقف في مدة شهر واحد من تاريخ صدور القرار إذا لم يستعمل رئيس الأوقاف المحلي حقه في الاستئناف.

المادة ٧١ - ^(١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤١ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

لا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم يأمر المجلس الشرعي الأعلى بوقف انفاذه. أما استئناف القرارات المتعلقة بالانشاءات والاستبدال والتي تلحق ضرراً بالأوقاف فانه يوقف التنفيذ حكماً.

^(١) المادة ٧١ القديمة: لا يوقف الاستئناف تنفيذ القرار ما لم يأمر المجلس الشرعي الأعلى بوقف انفاذه.

رؤساء الأوقاف المحليون

المادة ٧٩ - (٢) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤٤ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

يدير الأوقاف في المناطق رؤساء محليون يعينون بقرار من مفتي الجمهورية اللبنانية بناء على اقتراح من المفتي المحلي أو مدير الأوقاف العام وفقاً لتصديق المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى على هذا الاقتراح ويتبعون مباشرة مدير الأوقاف العام في العاصمة ويهتم كل منهم بشؤون الأوقاف الواقعة في منطقة المحافظة المعين لها.

ويشترط في تعيين كل من رئيس دائرة أوقاف طرابلس وصيدا ما يشترط في تعيين المدير العام.

المادة ٨٠ - يتمتع رئيس الأوقاف المحلي في دائرة عمله وفي علاقته بالمجلس الإداري في منطقتة بمثل الصلاحيات المقررة لمدير الأوقاف العام في المواد السابقة.

أحكام انتقالية مؤقتة

المادة ٨١ - تجري الانتخابات لمركز الافتاء الشاغر في محافظة لبنان الشمالي (مدينة طرابلس) ولأعضاء المنتخبين في المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى وفي المجالس الإدارية ولجان الأوقاف في مراكز الأقضية والقرى في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية (٢).

(٢) **المادة ٧٩ القديمة:** يدير الأوقاف في الملحقات رؤساء محليون يعينون بقرار من مفتي الجمهورية بناء على اقتراح مدير الأوقاف العام ووفقاً لانتهاء المجلس الشرعي الأعلى ويتبعون مباشرة مدير الأوقاف العام في العاصمة ويهتم كل منهم بشؤون الأوقاف الواقعة في منطقة المحافظة المعين لها.

(٣) نُشر هذا القانون في الجريدة الرسمية العدد ٣ تاريخ ١٩٥٥/١/١٩.

خمس عشرة يوماً. أما التدابير الأخرى فيقرها المجلس الإداري التابع له الموظف المسؤول بناء على التحقيقات المجرة بحقه على أن يقترن بتصديق المجلس الشرعي الأعلى إن هي قضت بتنزيل الدرجة أو الرتبة أو بالعزل، وفي كل حال فقرار مدير الأوقاف العام قابل للمراجعة من قبل الموظف المعاقب أمام المجلس الشرعي الأعلى في مهلة عشرة أيام من تاريخ التبليغ.

المادة ٧٦ - يحق لمدير الأوقاف العام في العاصمة أن يقرر كف يد أي موظف ديني أو إداري باستثناء رؤساء الأوقاف المحليين، ارتكب اخلاً كبيراً بواجبات وظيفته بانتظار نتيجة التحقيق والبت فيها ولا ينفذ هذا التدبير إلا بعد مصادقة مفتي الجمهورية عليه وتتوقف تأدية نصف المرتب إلى الموظف المكفوف اليد حتى صدور القرار المقتضى بحقه.

المادة ٧٧ - (١) (كما تعدلت وفقاً للمادة ٤٣ من القرار رقم ٥ تاريخ ١٩٦٧/٣/٢).

مدير الأوقاف العام الاقتراح بتعيين موظفي دوائر الأوقاف وترقيتهم، كما يعود له في العاصمة ولرؤساء الدوائر في المناطق تعيين الحجاب والخدم وأمثالهم من صغار المستخدمين بعد موافقة المجلس الإداري وذلك ضمن الاعتمادات المحددة في الميزانية.

المادة ٧٨ - يقوم مدير الأوقاف بتنفيذ قرارات المجلس الإداري وقرارات المجلس الشرعي الأعلى التي تحال عليه للتنفيذ.

(١) **المادة ٧٧ القديمة:** لمدير الأوقاف العام في العاصمة الاقتراح بتعيين وترقية موظفي دوائر الأوقاف في العاصمة والملحقات أما الحجاب والخدم وأمثالهم من صغار المستخدمين فيعود إليه تعيينهم في العاصمة وإلى رؤساء الأوقاف في الملحقات.

وزير الداخلية

الامضاء: جبرائيل المر

وزير الزراعة والبرق والبريد والهاتف

الامضاء: سليم حيدر

وزير الاشغال العامة

الامضاء: نعيم مغيب

وزير التصميم العام

الامضاء: سامي الصلح

وزير العدل والصحة العامة

الامضاء: شارل حلو

وزير المال والانباء

الامضاء: محي الدين النصولي

وزير الدفاع الوطني

الامضاء: مجيد ارسلان

وزير الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية

الامضاء: رشيد كرامي

وزير التربية الوطنية

الامضاء: مورييس زوين

المادة ٨٢ - من تاريخ مرعية هذا القانون

حتى اتمام الانتخابات المنصوص عليها في المادة ١٦ وتشكيل تلك المجالس واللجان يمارس كل من المجلس الشرعي الاسلامي الأعلى الحالي ولجنته الدائمة والمجالس العلمية والإدارية ولجان الأوقاف في مراكز الأقضية والقرى الحالية الحقوق والصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون وتبقى نافذة ومرعية كل القرارات السابقة التي أصدرتها هذه المجالس واللجان.

المادة ٨٣ - تفصل اللجنة الدائمة بذات الطريقة السابقة الاستئنافات والمراجعات المرفوعة والتي ما زالت عالقة لديها.

المادة ٨٤ - تقوم اللجنة الدائمة باعادة النظر في ملاك موظفي دوائر الأوقاف وتصنيفهم في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها.

المادة ٨٥ - تلغى وتبقى ملغاة أحكام القوانين والأنظمة والمراسيم والقرارات وسائر النصوص الاشتراعية الأخرى التي تخالف أحكام هذا القانون أو لا تتفق معها.

المادة ٨٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في اليوم التالي لنشره.

بيروت في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٥

الامضاء: كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سامي الصلح

وزير الخارجية والمغتربين

الامضاء: الفرد نقاش

- مرسوم إشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣/١/١٩٥٥

الإفتاء والأوقاف الإسلامية	١٥٥-١٧٧
استقلال المسلمين السنيين بشؤونهم الدينية (المادة ١)	١٥٥
رئيس المسلمين الديني (المادة ٢ إلى المادة ٤)	١٥٥-١٥٦
كيفية إنتخاب مفتي الجمهورية (المادة ٥ إلى المادة ٧)	١٥٧-١٥٨
مجلس الإنتخاب الإسلامي (المادة ٨ إلى المادة ٩)	١٥٨-١٥٩
نصاب الإنتخاب القانوني (المادة ١٠ إلى المادة ١١)	١٥٩
عمليات الإنتخاب (المادة ١٢ إلى المادة ١٧)	١٥٩-١٦٠
الطعن في الإنتخاب (المادة ١٨ إلى المادة ١٩)	١٦٠
إعلان نتيجة الإنتخاب وتنصيب مفتي الجمهورية (المادة ٢٠ إلى المادة ٢٣)	١٦١
معاونو مفتي الجمهورية (المادة ٢٤ إلى المادة ٢٧)	١٦٢-١٦٣
المفتون المحليون (المادة ٢٨ إلى المادة ٣٦)	١٦٣-١٦٥
مجالس الأوقاف المنتخبة (المادة ٣٧)	١٦٥-١٦٦

الصفحة

١٦٨-١٦٦ (المادة ٣٨ إلى المادة ٣٩)
١٦٩-١٦٨ (المادة ٤٠ إلى المادة ٤٢)
١٧٠-١٦٩ (المادة ٤٤ إلى المادة ٤٦)
١٧٢-١٧٠ (المادة ٤٧ إلى المادة ٥٦)
١٧٤-١٧٢ (المادة ٥٧ إلى المادة ٦٥)
١٧٥-١٧٤ (المادة ٦٦ إلى المادة ٧١)
١٧٦-١٧٥ (المادة ٧٢ إلى ٧٨)
١٧٦ (المادة ٧٩ إلى المادة ٨٠)
١٧٧-١٧٦ (المادة ٨١ إلى المادة ٨٦)

• قرار رقم ٨ تاريخ ١٩٧٤/٣/٧

١٧٩-١٧٨ تفسير وتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإفتاء والأوقاف الإسلامية
---------	---

• قرار رقم ٣ تاريخ ١٩٧٩/١/٤

١٨٠ تعديل نظام إستبدال الأوقاف الإسلامية
-----	--

- قرار رقم ٢ تاريخ ١٩٧٨/٢/٢

١٨٧-١٨١ النظام الداخلي للمجلس التشريعي الأعلى
١٨١ الفصل الأول: مهام الرئيس (المادة ١ إلى المادة ٥)
١٨٢ الفصل الثاني: صلاحيات الرئيس (المادة ٦ إلى المادة ٨)
١٨٢ الفصل الثالث: انتخاب نائب الرئيس واللجان (المادة ٩ إلى المادة ١١)
١٨٢ الفصل الرابع: دعوة المجلس إلى الإنعقاد (المادة ١٢ إلى المادة ١٥)
١٨٣ الفصل الخامس: نصاب الجلسات (المادة ١٦ إلى المادة ١٨)
١٨٤-١٨٣ الفصل السادس: في إدارة أعمال المجلس وجلساته (المادة ١٩ إلى المادة ٣١)
١٨٥-١٨٤ الفصل السابع: لجان المجلس وأعمالها (المادة ٣٢ إلى المادة ٤٣)
١٨٦-١٨٥ الفصل الثامن: الأمانة العامة (المادة ٤٤ إلى المادة ٤٩)
١٨٧-١٨٦ الفصل التاسع: أحكام عامة (المادة ٥٠ إلى المادة ٥٣)

قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان

- قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري.
- قانون حقوق العائلة العثماني.
- قانون انتقال الأراضي العثماني.
- قانون الإفتاء والأوقاف الإسلامية.
- إيجارات الأوقاف.
- قانون الأوقاف الذرية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية ذات الأيجارة الواحدة.
- قرار إنشاء المساجد.
- الإرث والوصية وفقاً للمذهب الحنفي.
- الحجر وفقاً لمجلة الأحكام العدلية.
- تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان.
- الإرث والوصية والنكاح والطلاق والحجر والوقف وفقاً للمذهب الجعفري.
- قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحدين الدرّوز (تعديل ٢٠١٧).
- نظام أحكام الأسرة (تعديل ٢٠١٦).
- التنظيم القضائي لطائفة الموحدين الدرّوز. (معدل عام ٢٠٠٩).
- تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدرّوز (٢٠٠٦).
- مجلس أمناء الأوقاف لطائفة الموحدين الدرّوز.
- قانون مشيخة العقل لطائفة الموحدين الدرّوز.
- تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان.
- إنشاء وتنظيم المحاكم العلوية الجعفرية.
- قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية.
- تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة أجنبية أو تركة للأجانب حق فيها.
- فرض شهادة طبية قبل الزواج.
- ملحق: مشروع الزواج المدني الاختياري لنقابة المحامين في بيروت (٢٠١٧).

إعداد وإشراف
مُحَمَّدُ تَرْيَدُ النَّزَّيْنِ

منشورات الجبابي الحقوقية